تقييم كفاءة معايير منح الائتمان وعلاقتها بالأداء المالي بالتطبيق علي البنوك

Evaluate the efficiency of granting credit criteria and its relationship with the financial performance through applying on banks

إعداد الباحثة

شيماء مهدي إبراهيم محمد سالم

- **ملخص البحث :**

استهدف البحث التعرف علي طبيعة العلاقة بين كفاءة معايير منح الائتمان المستخدمة في البنوك المصرية، وتقييم المعاملات وعمليات الموافقة علي منح الائتمان وأدؤها المالي.

ولتحقيق هدف البحث قامت الباحثة باختيار عدد (أربعة) من أكبر البنوك التجارية المصرية خلال الفترة من العام المالي 2012 وحتي العام المالي 2016، وذلك لتغطية متطلبات التحليل الإحصائي والمالي.

وبتحليل بيانات البحث، واختبار فرضيته من خلال معامل الارتباط الخطي "إيتا" تم قبول الفرض والذي يتناول طبيعة العلاقة بين تطبيق البنوك التجارية المصرية لمعايير منح الائتمان الملائمة ومستوي الأداء المالي (المرتفع – المنخفض).

كما تم التوصل إلي أن اختلاف مستوي الأداء في البنوك التجارية المصرية باختلاف طبيعة الإدارة لدي البنوك في مصر من حيث الالتزام بالأسس السليمة لمنح الائتمان أثناء صياغة السياسة الائتمانية الخاصة بها، فضلاً عن الالتزام بالمعايير الملائمة لمنح الائتمان، والحدود التي يتم الالتزام بها عند المنح مثل تحديد مصادر السداد، التعرف علي مدي الالتزام بسداد الالتزامات السابقة.

- **الكلمات المفتاحية :**

أسس منح الائتمان – معايير منح الائتمان – مراحل منح الائتمان - الأداء المالي.

- **Abstract :**

The search aimed to identify the relationship between the efficiency and the principles of granting credit criteria used in Egyptian banks, in addition to identifying the transactions evaluation, granting of credit approvals and financial performance.

To achieve the search objective, the researcher select the largest four Egyptian commercial banks during period from fiscal year 2012 until fiscal year 2016 to cover the requirements of statistical and financial analysis.

According to the search data analysis and through hypothesis testing using linear Correlation coefficient "ETA" the hypothesis accepted, which is : There is a statistical relationship between the principles applied by the Egyptian commercial banks on granting credit criteria and the level of financial performance (high – low).

In addition to, found different performance levels in the Egyptian commercial banks according to different management nature in the Egypt banks in terms of adherence to the granting credit fundamentals during the credit policy formulation, as well as adherence to the appropriate criteria for granting credit and the limits that are committed in grants such as; the sources of repayment, the extent of the obligation to pay the previous obligations.

- **Keywords:**

Granting Credit Principles - Granting Credit Criteria - Granting Credit Stages - Financial performance.

مقـــدمـة :

يمثل الائتمان المصرفي أهم أنشطة البنوك التجارية، نظراً لما يحققه من عوائد قادرة علي تغطية تكاليف الودائع، بيد أن هذا الائتمان كثيراً ما يتعرض للعديد من المخاطر المصرفية التي يجب إدارتها وقياسها وتحليلها علي مستوي كل بنك وطبقاً لمجموعة من الضوابط التي انتهت إليها الجهود الدولية ذات الصلة بهذا الموضوع، وبناء علي هذه الأهمية، **فسوف يتضمن هذا البحث ما يلي :**

- **الجانب الاول :** ويشمل الإطار النظري لمفهوم الائتمان، أسس منح الائتمان، مراحل ومعايير عملية منح الائتمان المصرفي، المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل العمليات الائتمانية للبنوك المصرية.
- **الجانب الثاني :** ويحتوي علي الإطار المنهجي للبحث وفيه تم عرض المشكلة الحالية، وأهدافها، وأهميتها.
- **الجانب الثالث :** اختبار فرضية البحث، وتحديد النتائج والتوصيات، المراجع.

الجزء الأول

الإطار النظري للبحث

أولاً : مفهوم الائتمان المصرفي :

تنوعت وتعددت المفاهيم حول **"الائتمان المصرفي"** شأنه شان الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الاقتصادية، والإدارية، حيث يرتكز بصورة أساسية على الثقة التي تربط بين الدائن والمدين مقابل دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل في المستقبل.

ويعرف **"الائتمان"** في **الإقتصاد** : هو القدرة على الإقتراض، **واصطلاحاً :** هو التزام جهة لجهة أخري بالإقراض أو المداينة.

وتحديداً في المجال المصرفي يعرف **"الائتمان المصرفي"** بأنه : الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغًا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك مقابل عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.(البنك المركزي، 2018)

ويعكس المفهوم السابق مجموعة من العناصر الأساسية التي تتحكم في طبيعة عمل هذا الائتمان والتي من أهمها ما يلي :

1. **الثقة :** وتعني أن درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية يمكن قبولها.
2. **مبلغ الائتمان :** والذي يرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدي البنك ومدي ملاءة العميل وقدرته علي السداد.
3. **الغرض المستخدم فيه الائتمان :** والذي يتمثل في تمويل العمليات الاستثمارية أو عمليات النشاط الجاري.
4. **فترة الائتمان :** والتي تحدد بفترة السداد علي دفعات أو دفعة واحدة.
5. **الضمانات :** والتي تضمن للبنك استرداد القروض وتكلفتها.
6. **تكلفة الائتمان :** والتي تتمثل في سعر الفائدة والمصاريف والعمولات. (Manisha, 2018)

وتعتبر **القروض** أهم صور الائتمان المصرفي، التي تمنحها البنوك التجارية نظراً لما توفره من فوائد تبادل المنفعة بين البنك المقرض والعميل المقترض من حيث :

- أن ارتباط عقد القرض علي أساس منح العميل المقترض النقود مباشرة ليلبي حاجته الحاضرة مقابل استردادها مستقبلاً.
- منح القرض عملية تجارية بغض النظر عن صفة العميل، ومن ثم فإن القرض يجب أن يرتبط بتحميل فوائد لصالح البنك المقرض.
- ترتبط عملية منح القرض بتقديم بعض الرهون في صورة صكوك مالية وبضائع وأوراق تجارية أو في صورة ضمانات نقدية وعينية.(Artor, 2017)
- من أهم صور منح الائتمان الاعتمادات البسيطة ذات المرونة لتوفير الاحتياجات اللازمة من النقود بكافة صورها والمتمثلة في سحب الشيكات وقبول الأوراق التجارية.

كما تعتبر **القروض المصرفية** هي جوهر منح الائتمان المصرفي نتيجة ما تتمتع به من قابلية التصنيف الذاتي الذي يسهل تحليل المخاطر الائتمانية من حيث :

1. **الآجال المختلفة للقروض :**

1/1 قروض قصيرة الأجل لمدة تقل عن سنة، وتمثل 85% عادة من إجمالي القروض.

2/1 قروض متوسطة الأجل من سنة إلي خمس سنوات، وتمثل 15% من إجمالي القروض.

3/1 قروض طويلة الأجل لأكثر من خمس سنوات ولا تقدمها البنوك التجارية.

2. **طبيعة المقترض :** قروض أشخاص أو مستهلكين، قروض أعمال أو شركات.
3. **طبيعة النشاط محل الاقتراض :** قروض صناعية، قروض زراعية، قروض عقارية، قروض القطاع العائلي.
4. **الضمانات اللازمة لمنح القروض :**

1/4 القروض بدون ضمان عيني اعتماداً علي متانة المركز للعميل، أو حسن سمعته.

2/4 القروض بضمان عيني وأراضي وعقارات ومحاصيل زراعية وأوراق مالية وغير ذلك.

3/4 القروض بضمان شخصي. (البنك المركزي المصري، 2016)

وتري الباحثة، أن الائتمان المصرفي يمثل دالة للمخاطر المصرفية وذلك طبقاً لمجموعة العوامل التي تتحكم في حجم هذا الائتمان والتي من أهمها : آجاله، طبيعة كل من المقترض والنشاط محل الاقتراض، الضمانات اللازمة لمنح القروض.

ثانياً : أهداف وأهمية الائتمان المصرفي :

يعتبر الائتمان أداة تستخدمها الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها (Joseph, 2018)، نظراً لأن هدف البنك من عملية منح الائتمان المصرفى الى تحقيق الربح والذى يتمثل فى الفرق بين قيمة ومعدل الفائدة على القروض والسلفيات التى يمنحها لعملائه وبين قيمة ومعدل الفائدة على الودائع، ويتيح هذا الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة للبنك هامشا كبيرا يسمح بتغطية المصروفات الادارية للبنك بالإضافة الى هامش ربح للتوزيع على حملة الأسهم وتكوين الاحتياطيات ومقابلة خطط التوسع اللازمة لتطوير وتحديث نشاط البنك ليكون قادراً على المنافسة والتوسع والنمو فى المستقبل، حيث يعد الطلب على الخدمات المصرفية دالة فى درجة التقدم الاقتصادى للدولة بينما يعد عرض الخدمات المصرفية دالة فى درجة الرفاهية الاقتصادية للدولة، وعليه تظهر **أهمية** الائتمان المصرفي على مستويين، (مرام عطية، 2014) هما :

1. **علي مستوي البنك :** يعتبر الائتمان هو الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك، وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

2. **وعلي مستوي الاقتصاد من خلال :** المساهمة في :تمويل الاستثمارات وذلك بتقديم تسهيلات ائتمانية للقطاع الخاص، التمويل غير المباشر عن طريق إقراض الحكومة بشراء أذون الخزانة التي يصدرها البنك المركزي لتمويل احتياجاتها وشراء السندات التي تصدرها الحكومة لتمويل مشاريعها بالإضافة إلي فتح فروع في خارج الوطن للبنك مما يساهم في توفير موارد مالية جديدة ومن ثم تمويل مشاريع التنمية بداخل الوطن من خلال اشتراكها في قروض مصرفية مجمعة، كذلك تشجيع القروض المجمعة للمشاريع الوطنية الضخمة وذلك في حالة حجم القرض الضخم الذي قد يعجز بنك واحد عن منحه، ويعد هذا توزيعاً لمخاطر منح الائتمان علي مجموعة البنوك المشاركة في القروض فضلاً عن الالتزام بتعليمات البنك المركزي التي تحدد الحد الأقصي للقرض الذي يمكن أن يمنحه البنك لمقترض واحد.(اتحاد المصارف العربية، 2018)

ثالثاً : أسس منح الائتمان المصرفي :

يعتبر **منح الائتمان** من أهم وأخطر وظائف البنوك التجارية، وذلك لأن الأموال التي تمنحها البنوك كتسهيلات ائتمانية ليست ملكًا له بل هي أموال المودعين، لذلك لابد من الاستناد إلي قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها كالتالي :

- **توافر الأمان لأموال البنك :** وذلك يعني اطمئنان البنك إلي أن المنشأة التي تحصل علي الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.
- **تحقيق الربح :** والمقصود بذلك حصول البنك علي فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد علي الوادئع ومواجهة مصاريفة المختلفة، وتحقيق أرباح صافية علي رأس المال المستثمر.
- **السيولة :** أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدي البنك لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق إذ أن توفير قدر مناسب من السيولة للبنك قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقي علي إدارة البنك الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة. (Anthony, 2015)
- **المسئولية الاجتماعية :** إذ أن البنك منوط به إفادة المجتمع والنهوض به بشكل أو بآخر خارج نطاق العمل المصرفي مثل المساعدة في حل مشكلة البطالة، ودعم المشاريع الخيرية، وتمويل خطط التنمية الاقتصادية.

ويقوم كل بنك بوضع **سياسته الائتمانية** بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق، وهي عبارة عن : إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية – تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة – لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدي العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلي المستويات الإدارية العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.

رابعاً : مراحل ومعايير عملية منح الائتمان المصرفي :

يعتبر **التحليل الائتماني** للعميل هو حجر الأساس في عملية منح الائتمان، وذلك لأنه يبدأ من خلال تحليل استحقاق أو كفاءة ائتمان المقترض وقدرته علي إعادة مبلغ القرض، مع أن الهدف من ذلك هو ضمان أن القروض المقدمة للعملاء تتماشي بشكل سليم مع الخطوط الإرشادية لسياسة الائتمان، معايير وإجراءات منح الائتمان، مستوي المخاطر المقبول والمفترض من قبل البنك، وفيما يلي عرض تفصيلي لأهم مراحل عملية منح الائتمان والمعايير التي يجب الاستناد عليها لتحديد استحقاق المقترض للقرض كالتالي :

- **المراحل الأولية لمنح الائتمان :**

تمر عملية البدء في منح الائتمان بعدة مراحل وذلك اعتباراً من تقدم العميل لطلب القرض ثم المقابلة الشخصية مع العميل مروراً بالاستعلام عنه وجمع البيانات اللازمة لإجراء التحليل الائتماني بغرض إعداد مذكرة الائتمان حتي يتسني اتخاذ القرار الائتماني السليم من حيث قيمة التسهيلات الائتمانية المطلوبة وأساليب تمويلها بما يتناسب مع الغرض من منح الائتمان وطريقة سداده وذلك في إطار شروط وضوابط المنح وبما يسمح بمتابعة استخدام التسهيلات، ويلزم في هذا الإطار تجميع البيانات وفقاً لشروط وضوابط وأساسيات الموافقة الائتمانية. (Ravi, 2016)

- **مرحلة التحليل الائتماني :**

تنطوي مهمة التحليل الائتماني علي تقييم قدرة المقترض علي الوفاء بالتزاماته تجاه المقرض في المواعيد المتفق عليها، ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم المهارات التي يجب أن يتمتع بها مسؤولو الائتمان المصرفي، إذ إن التقييم والتحليل الائتماني هو عملية ديناميكية وأساسية في الكشف عن مواطن الضعف في القروض في وقت مبكر قدر المستطاع، وذلك لا يتطلب رقابة مستمرة لأداء المقترض المالي فحسب – كما تعكسه حساباته لدي البنك وأداؤه لالتزاماته تجاه الآخرين أيضاً واسعار أسهمه في السوق المالية- وإنما يتطلب أيضا مراقبة لكيفية تطور نشاط المقترض ومدي استجابته لمواكبة المستجدات والتطورات في الصناعة والسوق الذي يعمل فيها، وهنا يلزم علي مسؤول الائتمان تقييم أثر مثل هذه التطورات فور حدوثها، وعدم الانتظار حتي موعد التجديد السنوي للتسهيلات حيث أن التأخير في التقييم قد يصرف النظر عن مثل هذه التطورات وأهميتها. (اية نزار، 2018)

كما أن المعلومات التاريخية – التي تم الحصول عليها من المرحلة السابقة – هي المادة الأساسية للتحليل، حيث توفر هذه المعلومات مؤشرات عن مدي قدرة المؤسسة علي الاستفادة من أصولها، ومدي الكفاية التي أديرت بها هذه الأصول لأجل توليد الدخل، كما تقدم المقارنة بين أدائها المالي وأداء المؤسسات المماثلة فكرة عن مدي القدرة التنافسية لها مع الآخرين في الصناعة نفسها. وبشكل عام ينظر للنتائج المالية علي أنها حصيلة لمختلف القرارات المتخذة داخل المؤسسة في جميع مجالات نشاطها وإداراتها، وفي إطار هذه المرحلة يلزم علي موظفي الائتمان الاستناد إلي "نموذج من النماذج المعروفة لمعايير منح الائتمان" والتي تحلل مدي استحقاق المقترض للقرض المطلوب والعمل علي تقليل المخاطر إلي الحد الأدني وتوليد عائد أفضل.

ومن أهم هذه النماذج **نموذج 5C's** والذي يعد أبرز منظومة ائتمانية لدي محللي ومانحي الائتمان عند منح القروض كما في الشكل رقم (1)، وتتمثل معايير هذا النموذج في الشخصية Character فكلما كان العميل يتمتع بشخصية ائتمانية وسمعة طيبة في الأوساط المالية وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً علي الوفاء بالتزاماته كان أقدر علي إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب، القدرة Capacity وهي قدرة العميل علي السداد ليس فقط أصل القرض وإنما أيضاً فوائده المستحقة عليه وفي التوقيتات المقررة، رأس المال Capital وهو يمثل الجدارة الائتمانية للعميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته علي تغطية القرض الممنوح له أي أنه بمثابة الضمان الإضافي في حالة فشل العميل في السداد، الضمان Collateral يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول علي القرض ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق البنك في حال عدم قدرة العميل علي السداد، الظروف المحيطة Condition وفيه يتم دراسة مدي تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب القرض.

شكل رقم (1) نموذج 5C's لمعايير منح الائتمان

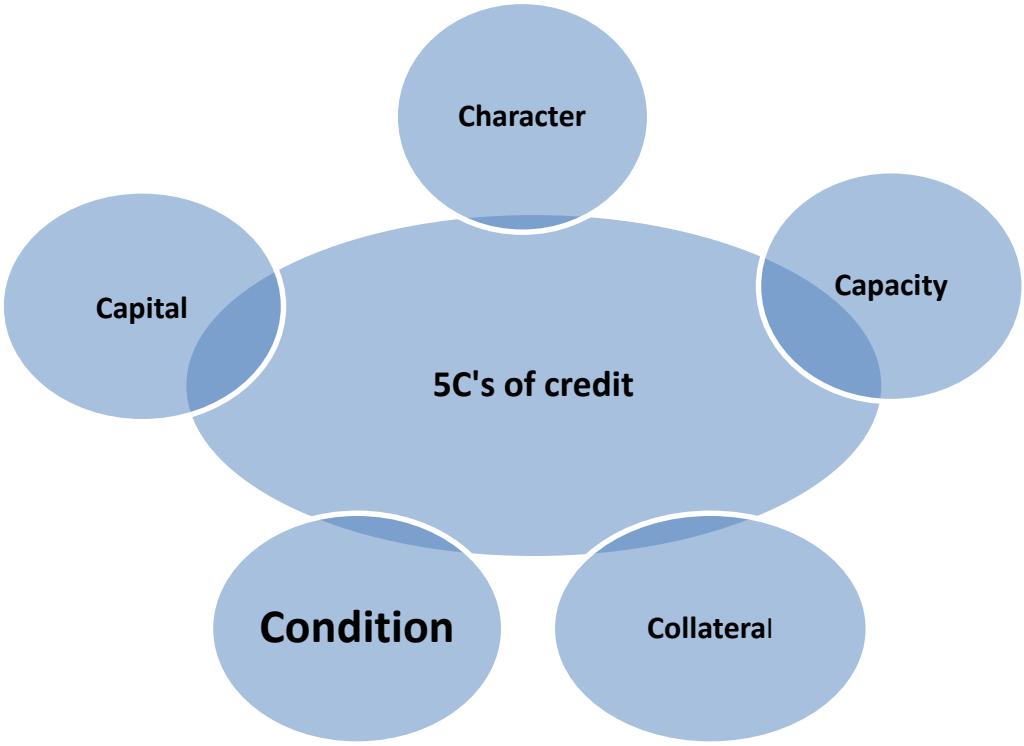

- **مرحلة ما بعد منح الائتمان :**

تتمثل مرحلة ما بعد المنح في **المتابعة الدورية للقروض،** وتعد عملية **المتابعة الائتمانية** من أهم أركان الائتمان الجيد والدور الحيوي والأهم لتفعيل الائتمان والحد من مخاطره، وبالطبع لا يبدأ هذا الدور إلا بعد اتخاذ قرار الموافقة علي منح الائتمان، وينبغي عدم التأخر في هذا الإجراء تفادياً لأي تدهور في التسهيل وتجنباً للوصول إلي مرحلة التعثر، إذ أن المهمة الأساسية لمتابعة القروض هو التحديد السريع للتغيرات التي تطرأ علي الحالة المالية للمقترض أو الأداء الذي يؤثر أو قد يؤثر علي قدرة المقترض علي سداد القرض. (Hanitha, 2016)

وتتم عملية المتابعة الدورية للقروض من خلال مرحليتن أساسيتين ومتكاملتين هما :

- **المرحلة الأولي :** تتمثل في استيفاء المستندات في إطار شروط وضوابط الموافقة الائتمانية : ويتم في هذه المرحلة إعداد المستندات بواسطة مسئول الائتمان بالتنسيق مع كل من إدارة المخاطر والإدارة القانونية حيث تقوم الأولي بمراجعة المستندات من الناحية الائتمانية (الفحص الائتماني) بينما تختص الثانية بالمراجعة القانونية للتحقق من استيفاء كافة الشروط والضمانات المقررة. (البنك المركزي المصري، 2018)
- **المرحلة الثانية :** تتمثل في المتابعة الدورية والتنسيق مع إدارة الاستعلام للتأكد من انضباط استخدام التسهيل الائتماني: تبدأ هذه المرحلة بمجرد وضع التسهيل تحت تصرف العميل وتختص بمتابعة استخدامه للتسهيلات الائتمانية علي النحو الذي أقره البنك في الموافقة الائتمانية إلي جانب تقييم الأوضاع المالية للعميل من خلال متابعة وتحليل القوائم المالية الدورية، ويتطلب هذا الأمر إجراء الزيارات الميدانية الدورية للعملاء في مواقعهم لمتابعة مدي انتظام مسار النشاط فضلا عن إجراء استعلام دوري كل 6 شهور لمتابعة سمعة العميل السوقية والمصرفية وموقف كل من البروتستو والإفلاس والحجوزات، ويتولي مسئولية هذه المرحلة مسئولي الائتمان بإدارة تمويل الشركات وإدارة المخاطر وإدارة الاستعلام وبعض إدارات البنك الأخري (مثل إدارة الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإدارة المخازن ....الخ). (اتحاد المصارف، 2018) **وفيما يلي الشكل رقم (2) ليوضح صورة إجمالية لمراحل عملية الائتمان.**

شكل رقم (2) مراحل عملية منح الائتمان

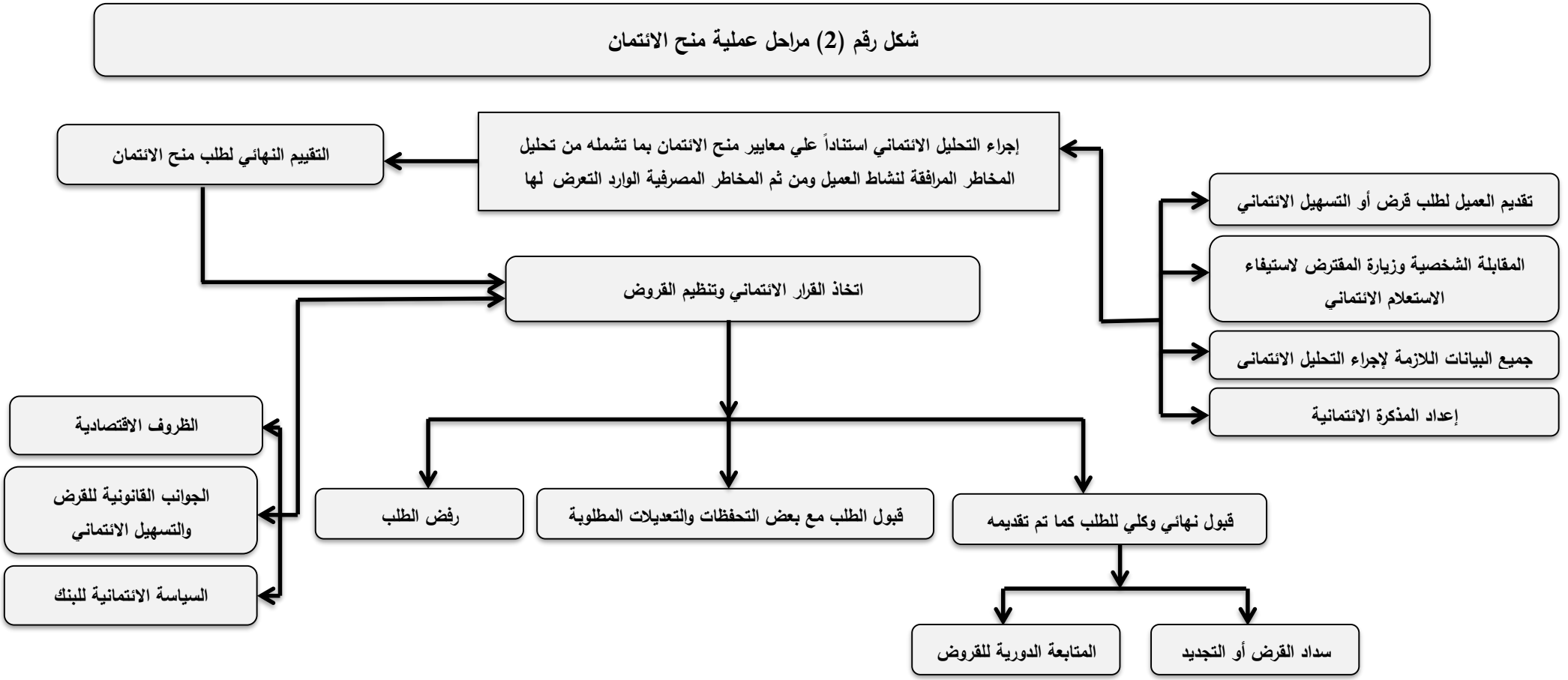

خلاصة ما تقدم : إن للائتمان المصرفي ذو أهمية كبيرة في القطاعات الاقتصادية، بل وأن الشارع المصرفي المصري يشهد دوماً تطوراً وتنافساً بين وحدات الجهاز المصرفي لاستحداث أوعية جديدة ومختلفة للائتمان، إلا أن ما يجدر الإشارة إليه هو أن **الشق الأول** من العمل المصرفي وهو قبول الودائع ولا يمثل معه أي درجة من المخاطر علي عكس طبيعة **الشق الثاني** والمتمثل في الإقراض أو منح الائتمان والذي يلزم أن يتم وفقاً لأسلوب وضوابط وحدود تنظمها السياسة الائتمانية للبنك.

خامساً : المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل الائتماني للبنوك :

تستخدم المؤشرالمالية في تحليل العمليات الائتمانية للبنوك كأدوات تشخيص لعوامل النمو الحقيقي في الائتمان المصرفي من جهة، ولعوامل الخلل في السياسة الائتمانية من جهة اخرى تساعد على اتخاذ القرارات الموضوعية لإزالة عوامل الخلل، وإيجاد الحلول لها اضافة الى مساندة عوامل النمو بهدف استمرارها (Hanitha, 2016)، ولغرض الوقوف على تحليل بيانات القوائم المالية الخاصة بالعمليات الائتمانية ومعرفة معناها ومغزى العلاقات المالية المتداخلة فيما بينها . وعليه فان القوائم المالية المقارنة التي تغطي سنتين أو أكثر تعد ذات منفعة كبيرة ولها ان تغطي مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وكلما طالت المدة يستفاد منها لاغراض المقارنات التاريخية لتساعد المحلل ومتخذ القرارات بالاعتماد عليها لمساندة المؤشرات الايجابية من جهة، وإيجاد الحلول والمعالجات للجوانب التي تتطلب ذلك من جهة أخرى.

ويستفاد من المعلومات والبيانات المثبتة في الحسابات الختامية والتقارير المالية الملحقة بها بشكل اساسي في مجال التحليل الائتماني، وذلك باستخدام المؤشرات المالية مما يعطي للمحلل مدلولات تساعده في تقويم نتيجة النشاط والأداء المالي، ومن مجموعات المؤشرات التي جرى اختيارها وحصرها في الجدول التالي :

جدول رقم (1) المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل الائتماني للبنوك

مؤشرات كفاية رأس المال%
القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر **الشريحة الأولي من رأس المال إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر** **نسبة حقوق الملكية إلي إجمالي الأصول**
مؤشرات جودة الأصول%
نسبة القروض الغير منتظمة إلي إجمالي القروض **مخصصات خسائر القروض إلي إجمالي القروض غير المنتظمة** **نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلي إجمالي القروض الممنوحة للعملاء** **احتياطيات خسائر القروض إلي إجمالي القروض** **نسبة العوائد المجنبة إلي إجمالي القروض** **نسبة القروض المشكوك في تحصيلها إلي إجمالي القروض** **نسبة صافي القروض المعدومة إلي إجمالي القروض** **نسبة صافي القروض المعدومة إلي صافي الدخل قبل مخصص خسائر القروض** **نسبة صافي القروض المشكوك في تحصيلها إلي إجمالي حقوق الملكية** **نسبة القروض المشكوك في تحصيلها غير مغطاه بالاحتياطي إلي إجمالي حقوق الملكية**

تابع جدول رقم(1) المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل الائتماني للبنوك

مؤشرات توظيف الأموال%
نسبة القروض إلي إجمالي الودائع **نسبة القروض إلي إجمالي الأصول** **نسبة الاستثمارات المالية إلي إجمالي الودائع** **نسبة الاستثمارات المالية إلي مصادر تمويل رأس المال** **معدل توظيف الودائع**
مؤشرات هيكل الودائع%
نسبة الودائع إلي إجمالي الأصول **نسبة إجمالي الالتزامات إلي إجمالي الأصول**
مؤشرات السيولة%
نسبة السيولة النقدية **نسبة الاحتياطي القانوني** **نسبة السيولة القانونية**
مؤشرات الربحية%
معدل العائد علي الأصول **معدل العائد علي حقوق الملكية** **معدل العائد علي القروض** **صافي هامش العائد**

ومن الجدول السابق يتضح أن : عدد المؤشرات المالية المنفردة التي قامت الباحثة بحسابها وحصرها هي (6) مؤشرات مالية، تضمنتهم (27) مجموعة من مجموعات النسب المالية، والتي يتم اخضاع (22)* نسبة منها للتحليل الإحصائي وبرامج الحاسب الآلي.

وتري الباحثة، أن المؤشرات المالية السابق ذكرها، هي أكثر التصنيفات شمولاً واستيعاباً لكل أوجه أنشطة البنوك بما يفيد في التقويم والقياس الدقيق والصحيح والشامل لأداء البنوك، وهو ما اعتمدت عليه الدراسة الحالية في حساب واستخراج المؤشرات المالية من ميزانيات وقوائم الدخل لكافة بنوك العينة وشمولها بالدراسة.

وفي ضوء ما سبق، وبعد تناول كافة المؤشرات المالية التي يمكن بها تحليل وقياس أداء البنوك في هذه الدراسة، سوف تنتقل الدراسة في الأجزاء التالية لعرض **"الإطار المنهجي للبحث والجزء التطبيقي"** من واقع البنوك عينة البحث.

* نظراً لعدم توافر البيانات المالية الخاصة ببعض النسب لمؤشرات جودة الأصول ضمن التقارير السنوية للبنوك عينة البحث والدراسة.

الجزء الثانى

الإطار المنهجي للبحث

يهـــدف هذا الجزء إلي عرض **"الإطار المنهجي للبحث"** الخاص بتقييم كفاءة أسس ومعايير منح الائتمان المستخدمة في البنوك المصرية وأدؤها المالي.

1. مشكلة البحث :

من خلال تحليل أداء البنوك التجارية المصرية بمؤشراتها المختلفة سواء المتعلقة بالتوظيف الائتماني، ومخصصات خسائر القروض، وحجم وأرصدة الديون غير المنتظمة وكذلك التطورات النقدية خلال فترة الدراسة، والتي أسفرت نتائجها عن وجود تراجع في بعض المؤشرات المتعلقة بمستوي الأداء، وهو ما أدي إلي ظهور مشكلة البحث كالتالي :

- حققت مؤشرات التوظيف الائتماني أداء سلبي حيث بلغ المتوسط للبنك الأهلي المصري، بنك مصر، البنك التجاري الدولي - مصر، بنك القاهرة علي التوالي : (42,9%، 33,7%، 50,65%، 37,1%)*، مع وجود تباين في النتائج المالية للبنوك التجارية المصرية.
- ارتفاع أرصدة الديون غير المنتظمة حيث بلغ متوسط النسبة العام (5%) من إجمالي حجم الائتمان البنكي للبنوك السابقة.
- تراجع مخصصات خسائر القروض وتحقيقها أداء سلبي حيث بلغ المتوسط العام علي التوالي : (10,9%، 13,9%، 5,9%، 1,5%)، مع وجود تباين في أداء البنوك خلال فترة البحث.

ولاشك في أن التراجع والتباين في أداء البنوك التجارية المصرية، والتقلب في مستويات المخاطر يعكس مدي ضعف المعايير والسياسات الائتمانية المطبقة التي تفتقر العديد من الأسس والقواعد والمعايير المستقرة في مجال منح الائتمان والرقابة عليها، ومن ثم انخفاض كفاءة وفعالية قرارات الائتمان المصرفي.

وفي ضوء ما تقدم، يعد هذا البحث الإجابة علي السؤال الرئيسي الذي تدور حوله وهو:
"هل يمكن تفسير الاختلافات والتباينات فى الأداء المالى للبنوك التجارية المصرية في حال الالتزام بمعايير منح الائتمان والممارسات السليمة والفعالة للحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك ؟".

---

* تم اختيار فترة البحث لتحليل المشكلة بدءاً من العام المالي 2005 وحتي العام المالي 2016، حيث تعد هذه الفترة من أهم الفترات نظراً لإعلان الحكومة المصرية في سبتمبر 2004 عن استراتيجية متكاملة للإصلاح المصرفي، فضلاً عن تطبيق قواعد الجدارة الائتمانية المعتمدة من البنك المركزي المصري بتاريخ 24 مايو 2005، وتُطبق علي المراكز المالية الصادرة من البنوك التجارية المصرية في تاريخه، والتي تعد بديلاً لأسس تصنيف الأصول وتكوين المخصصات الصادرة عن البنك المركزي المصري عام 1991 وفقا للكتاب الدوري رقم (321).

2. أهداف البحث :

تمثل هدف البحث في ضوء طبيعة المشكلة السابقة في : دراسة وتحليل مدي كفاءة السياسة الإقراضية في الالتزام بأسس ومعايير منح الائتمان، ومدي وتأثيرها علي الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية.

3. أهمية البحث :

- تعزز التعرف علي طبيعة العلاقة بين كفاءة أسس ومعايير منح الائتمان المستخدمة وأداء البنوك إلي ضبط المخاطرة الائتمانية، ورفع مستوى جودة محفظة القروض، وتحسين مؤشرات البنك، وتكوين المخصصات الكفاية بما يعود في نهاية الأمر علي تحسين مستوي الأداء.
- تطوير قواعد وأسس تقييم المعاملات وعمليات الموافقة علي منح الائتمان بصورة تعكس تواجهات الإدارة العليا للعمل علي الحد من المخاطر وتجنبها أو التعامل مع الخطر وقبولة حيث أن قبول المخاطر يعد ركيزة أساسية لمنح الائتمان.

4. فرضية البحث :

في ضوء مشكلة البحث الحالي وتحقيقاً لأهدافه تم صياغة فرضية الدراسة الرئيسة علي النحو التالي : **"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك التجارية المصرية لمعايير منح الائتمان الملائمة ومستوي الأداء المالي (المرتفع – المنخفض)"**.

5. متغيرات البحث وكيفية قياسه :

في ضوء مشكلة البحث، وما نتج من تراجع وتقلب في مؤشرات الأداء المالي للبنوك المصرية، فإن الباحثة قد قامت بحصر أهم المتغيرات التي تعبر عن مدي كفاءة أسس ومعايير منح الائتمان المستخدمة في البنوك المصرية وأدؤها المالي، وتم حصرها وصياغتها وفقاً للجدول التالي :

جدول رقم (2) : متغيرات البحث (المستقلة – التابعة)، وكيفية قياسها

متغيرات الدراسة	
المتغير المستقل الرئيسي :	**المتغير التابع الرئيسي :**
توافر معايير وإجراءات سليمة لمنح ائتمان	**الأداء المالي للبنوك**
المتغيرات الفرعية لهذا المتغير :	**المتغيرات الفرعية لهذا المتغير :**
1. تطبيق البنوك أسس منح الائتمان. 2. الالتزام بمعايير منح الائتمان. 3. اتباع المراحل المتعارف عليها في منح الائتمان.	1. مؤشرات كفاية رأس المال. 2. مؤشرات جودة الأصول. 3. مؤشرات التوظيف. 4. مؤشرات هيكل الودائع. 5. مؤشرات السيولة. 6. مؤشرات الربحية.
القياس	
تم قياس المتغير المستقل والتابع من خلال قيام الباحثة بتصميم استقصاء متكامل يتضمن أسس ومعايير منح الائتمان المستخدمة في البنوك المصرية، كذلك قياس أداء البنوك بمؤاشرته، وتم عرض ذلك الاستقصاء علي محكمين من العاملين بالبنوك لإبداء الرأي في جودة ذلك الاستقصاء، ثم قامت الباحثه بتحليل مدي صدق وثبات الاستقصاء إحصائياً لتأكد من قدرته علي إثبات مدي وجود ارتباط بين كفاءة أسس ومعايير منح الائتمان والممارسات السليمة والفعالة للحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك وأدؤها المالي.	

6. أساليب البحث :

اعتمدت الباحثة في تحقيق أهداف البحث ومعالجة المشكلة الحالية، وحسب المنهج العام من الناحية التطبيقية والعملية كالتالي :

1. **من حيث الهدف :** اعتمدت الباحثة في إجراء البحث الحالي من حيث الهدف علي كل من الدراسة الاستطلاعية لتحديد وفهم مشكلة الدراسة، وصياغة الفروض بشكل صحيح، وكذلك اعتمدت الباحثة علي الدراسة الاستنتاجية لمعالجة المشكلة التي تم تحديدها.
2. **من حيث البيانات :** اعتمدت الباحثة في إجراء الدراسة الحالية من حيث البيانات علي كل من الدراسة المكتبية، والدراسة الميدانية كما يلي :

1/2 الدراسة المكتبية : استهدفت الدراسة المكتبية الحصول علي البيانات الثانوية من خلال الاطلاع علي الدوريات العربية والأجنبية المنشورة أو غير المنشورة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكذلك الإطلاع علي التقارير السنوية عن أعمال البنوك والتي تُصدر بالنشرة السنوية للبنك المركزي المصري والمعهد المصرفي المصري، مراجعة القوائم المالية المنشورة للبنوك محل البحث والدراسة، ومراجعة التقارير المالية السنوية، كذلك الإطلاع علي القوانين والقرارات المرتبطة ذات العلاقة بموضوع البحث.

2/2 الدراسة الميدانية : استهدفت الدراسة الميدانية جمع البيانات الأولية اللازمة للبحث عن طريق:

1/2/2 المقابلات الشخصية : أجرت الباحثة عدة مقابلات مع مسئولي الائتمان في الإدارات المركزية للائتمان بالمراكز الرئيسة للبنوك محل البحث.

2/2/2 قوائم الاستقصاء : قامت الباحثة بإعداد وتصميم قائمة استقصاء تستهدف أراء المسئولين في الإدارات المركزية للائتمان بالمراكز الرئيسة للبنوك محل البحث.

3. **مجتمع وعينة البحث ووحدة المعاينة :**

- **مجتمع البحث :** تم تحديد مجتمع البحث والمتمثل في البنوك المصرية (بنوك قطاع عام وبنوك تجارية مشتركة وخاصة)، والمقُيدة لدي البنك المركزي، والتي اعلنت عن مراكزها المالية وحساباتها الختامية لسنة (2015- 2016) عدد40 بنك.(اتحاد المصارف العربية، 2015)
- **عينة البحث :** تم اختيار (4) بنوك تمثل (10%) من إجمالي مجتمع البحث، حيث تعد تلك البنوك من أكبر البنوك من حيث حجم الأصول المملوكة، ورأس المال المُصدر والمدفوع، كذلك مقدار صافي القروض الممنوحة للعملاء في الجهاز المصرفي المصري، لذلك تنوعت العينة لتشمل (3) بنوك قطاع عام : (البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك القاهرة)، وأكبر بنك قطاع خاص مصري : (البنك التجاري الدولي- مصر) حيث يعكس أفضل التجارب المصرفية.
- **وحدة المعاينة :** تتمثل وحدة المعاينة في العاملين في مجال الائتمان بالبنوك السابق ذكرها بالإدارات المركزية للائتمان بالمراكز الرئيسة للبنوك التجارية المصرية.

ويوضح جدول رقم (3) تصنيف بنوك العينة من حيث هيكل المليكة، وإجمالي الأصول.

جدول رقم (3) بنوك العينة وتصنيفاتها وفقا لهيكل المليكة وإجمالي الأصول وحجم الائتمان **القيمة بالمليار جنية**

بنوك العينة وتصنيفاتها وفقا لهيكل المليكة وإجمالي الأصول						
المسلسل	اسم البنك	تصنيف البنك	عدد الفروع	عدد ماكينات ATM	إجمالي الأصول	إجمالي الائتمان
1	البنك الأهلي المصري	بنك عام	384	3772	703	231
2	بنك مصر	بنك عام	580	1900	430	133
3	البنك التجاري الدولي – مصر	بنك خاص	365	1025	267	97
4	بنك القاهرة	بنك عام	231	540	131	44

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- **بنوك القطاع العام :** تمثل الجانب الأكبر من الجهاز المصرفي من حيث عددها، وفروعها، وعدد العاملين فيها كما أنها الأوسع انتشاراً، كما تقوم البنوك التجارية المصرية بتقديم الكثير من الخدمات التي تقدمها بنوك الاستثمار والأعمال والمتخصصة، فضلاً عن ارتفاع الحصة السوقية الائتمانية لهذه البنوك، حيث تبلغ الحصة السوقية من سوق الائتمان في مصر لدي : (البنك الأهلي، ومصر، والقاهره) ما يقرب من 70% من إجمالي البنوك الأخري.
- **البنك التجاري الدولي :** هو أكبر بنك قطاع خاص مصري وفقا لصدارة الترتيب والأداء الاقتصادي له.

كما أن البنوك السابقة في تصنيف مجلة **THE BANKER** والذي أصدر في 10 ديسمبر 2016 من أكبر البنوك في السوق المصرفي المصري علي المستوي العربي، حيث استحوذت علي مراكز متقدمة في التقرير السنوي الذي تقوم بإعداده المجلة لأفضل قائمة 100 بنك عربي في (12) دولة، وهما البنك الأهلي المصري، بنك مصر، البنك التجاري الدولي- مصر، بنك القاهرة، وذلك بالنسبة للشق الأول من رأس المال (Tier1 Capital)، وبناء عليه فإن العينة يمكن الاعتماد عليها إلي حد كبير في تمثيل المجتمع.

7. **<u>الفترة الزمنية التي يغطيها البحث التطبيقي :</u>** تنحصر الفترة الزمنية للبحث الحالي والتي ارتبطت بجميع البيانات المطلوبة من العام المالي 2012 وحتي العام المالي 2016، وذلك لتغطية متطلبات التحليل الإحصائي والمالي.
8. **<u>الأساليب الإحصائية المستخدمة :</u>**

1/8 حساب معاملات الثبات بطريقة (الفا كرونباخ) لقياس ثبات وصدق متغيرات البحث.

2/8 النسب المئوية والتكرارات، حساب المتوسطات، الانحراف المعيار، معامل الاختلاف.

3/8 معامل الارتباط الخطي "إيتا" : لقياس مدي العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

الجزء الثالث
اختبار فرضية البحث

يهتم هذا الجزء من البحث بعرض المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في التحليل والنتائج التي تم التوصل إليها وذلك من خلال عرض نتائج قائمة الاستقصاء وما تتضمنه من محاور فرعية لمتغير البحث (المستقل) والأهمية النسبية له، فضلاً عن تناول التوزيع العددي والنسبي للمؤشرات المالية المتعلقة بالمتغير (التابع).

1. **المقاييس الوصفية للمتغير المستقل :** يتم تناول المقاييس الوصفية لمحاور البحث من خلال التعرف علي اتجاهات الآراء لدي أفراد العينة بالنسبة لمحاور البحث للمتغير(المستقل) والأهمية النسبية له، كالتالي :

2/1 المحور الرئيسي : " توافر معايير وإجراءات سليمة لمنح الائتمان" :

يتكون هذا المحور من ثلاثة محاور فرعية كلٌ منها ينقسم إلي مجموعة من الأسئلة الفرعية وجميعها تتمحور حول عملية التحليل الائتماني التي تم التعرض لها في البحث : بحيث يعبر **المحور الأول** في مجملة عن مدي تطبيق مجموعة البنوك المختارة في العينة للأسس السليمة في منح الائتمان أثناء صياغة سياستها الائتمانية، **والثاني** متعلق بمدي تطبيق البنوك لمعايير منح الائتمان، أما **الثالث** فهو يدرس مدي اتباع البنوك المراحل المتعارف عليها لمنح الائتمان.

1/2/1 المحور الفرعي الأول : الالتزام بأسس منح الائتمان :

قامت الباحثة بحساب المؤشر العام المعبر عن كافة فقرات وبنود المحور الفرعي الأول الذي يدور حول مدي تطبيق البنوك المصرية الأسس السليمة لمنح الائتمان أثناء صياغة السياسة الائتمانية هذه الأسس التي تم تناولها من خلال البنود الفرعية المعبرة عن مراعاة البنك في الموازنة لتوظيف أموالة بين أصول تتمتع بـــ (ارتفاع السيولة، انخفاض المخاطر، ارتفاع العائد)، كذلك متابعة التغيرات المستقبلية للأوضاع الاقتصادية عند تقييم الائتمان والمحفظة الائتمانية، فضلاً عن توظيف البنك في القطاعات (الأكثر نشاطاً، أكثر استقرار، أكثر ربحية)، إذ تؤكد النتائج الإحصائية والموضحة بالجدول رقم (4) إلي أن آراء أفراد العينة قد اتجهت غالبيتها نحو (الموافقة) بنسبة تصل في المتوسط إلي (77,9%)، مما يعني أن العينة الممثلة لمجتمع بنوك مصر يتوافر لديها إجراءات سليمة لمنح الائتمان، وذلك بمتوسط حسابي يصل إلي (3,89)، ومعامل اختلاف (3,9%)، مما يشير إلي أن فقرات وبنود هذا المحور ذات تشتت قليل نسبياً.

جدول رقم (4) المتعلق بالمقاييس الوصفية للإلتزام بأسس منح الائتمان

المقاييس الوصفية				
المحور الفرعي الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
المؤشر العام	3,89	0,153	%3,9	%77,9

2/2/1 المحور الفرعي الثاني : الالتزام بمعايير منح الائتمان :

قامت الباحثة بحساب المؤشر العام المعبر عن كافة فقرات وبنود المحور الفرعي الثاني الذي يدور حول مدي تطبيق معايير منح الائتمان التي تم تناولها من خلال البنود الفرعية المعبرة عن أهم معايير منح الائتمان وهو معيار 5C's بمكوناته المختلفة : (مقدرة العميل علي سداد الديون تؤثر في فرص منح التمويل، السمعة المالية للعميل والخبرة العملية للعميل تؤثر في قرار منح التمويل، كذلك الضمانات المقدمة تعتبر عاملاً رئيساً في قبول طلب التمويل، الجدوي الاقتصادية للمشاريع الجديدة من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل، العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي التمويل تعتبر من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل)، أذ تؤكد النتائج الإحصائية والموضحة بالجدول رقم (5) إلي أن آراء أفراد العينة قد اتجهت غالبيتها نحو (الموافقة) بنسبة تصل في المتوسط إلي (78,5%)، مما يعني أن العينة الممثلة لمجتمع بنوك مصر تُطبق معايير منح الائتمان أثناء صياغة السياسة الائتمانية، وذلك بمتوسط حسابي يصل إلي (3,92)، ومعامل اختلاف (4,7%)، مما يشير إلي أن فقرات وبنود هذا المحور ذات تشتت قليل نسبياً.

جدول رقم (5) المتعلق بالمقاييس الوصفية للالتزام بمعايير منح الائتمان

المقاييس الوصفية				
المحور الفرعي الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
المؤشر العام	3,92	0,185	%4,7	%78,5

3/2/1 المحور الفرعي الثالث : اتباع المراحل المتعارف عليها في منح الائتمان:

قامت الباحثة بحساب المؤشر العام المعبر عن كافة فقرات وبنود المحور الفرعي الثالث الذي يدور حول مدي اتباع البنوك التجارية المصرية المراحل المتعارف عليها أثناء منح الائتمان، وذلك من خلال المقابلات الشخصية مع العميل، ووضعه في السوق والهدف من مشروعه ودورة نشاط المشروع المتوقعة، كذلك الاستعلام عن العميل والحصول علي بيانات تفصيلية عن نشاط الاقتصادي لقطاع العميل، معلومات عن بنوك أخري كان للعميل سابقة تعامل معها، المشاكل التي تواجهه العميل من قبل (سواء مشاكل انتاجية، تسويقية أو مالية)، إذ تؤكد النتائج الإحصائية والموضحة بالجدول رقم (6) إلي أن آراء أفراد العينة قد اتجهت غالبيتها نحو (الموافقة) بنسبة تصل في المتوسط إلي (78,3%)، مما يعني أن العينة الممثلة لمجتمع بنوك مصر تُطبق المراحل المتعارف عليها في منح الائتمان أثناء صياغة السياسة الائتمانية، وذلك بمتوسط حسابي يصل إلي (3,96)، ومعامل اختلاف (2,7%)، مما يشير إلي أن فقرات وبنود هذا المحور ذات تشتت قليل نسبيا.

جدول رقم (6) المتعلق بالمقاييس الوصفية لمراحل منح الائتمان

المقاييس الوصفية				
المحور الفرعي الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
المؤشر العام	3,96	0,108	%2,7	%78,3

خلاصة، تدلل نتائج المحور الرئيسي للدراسة علي تبني البنوك التجارية المصرية الأسس والمعايير السليمة لمنح الائتمان، والممارسات السليمة والفعالة للحد من المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك.

2. **المقاييس الوصفية للمتغير التابع :** يتم تناول التوزيع العددي والنسبي للمؤشرات المالية للبنوك عينة الدراسة كالتالي :

تم حساب (ستة) مؤشرات لقياس مستوي أداء البنوك التجارية المصرية وتشمل : (مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات جودة الأصول، مؤشرات توظيف الأموال، مؤشرات هيكل الودائع، مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية)، والتي تم قياسها للأربعة بنوك عينة الدراسة بالخمس سنوات بدءاً من العام المالي 2012 وحتي العام المالي 2016، وتم مقارنة هذه المؤشرات بمتوسط مؤشرات السلامة المالية للبنوك وفقاً لتقارير البنك المركزي المصري لنفس الفترة المالية، حيث تم حساب (22) نسبةً مالية لتلك المؤشرات تأخذ القيم (1) إذا كان متوسط المؤشر أكبر من أو يساوى متوسط مؤشرات السلامة المالية وفقا لتقارير البنك المركزي (مرتفع)، وصفر إذا كان أقل من المتوسط (منخفض)، وتم حساب مؤشر عام توزع مناصفة (تابع له وجهين)، ويظهر الجدول رقم (7) التوزيع العددي والنسبي للمؤشرات المالية حسب البنك كما يلي :

جدول رقم (7) التوزيع العددي والنسبي للمؤشرات المالية لبنوك العينة

التوزيع العددي والنسبي للمؤشرات المالية لبنوك العينة								
البنوك	عدد النسب	النسب المالية	المؤشر	المتوسط لبنوك العينة	متوسط نسب السلامة المالية	القياس	لجملة النسب%	لإجمالي عدد النسب%
البنك الأهلي المصري	11	القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر%	كفاية رأس المال	%13,11	%13,02	1	%28,3	%50
		الشريحة الأولي من رأس المال إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر%	كفاية رأس المال	%13,21	%12,4	1		
		نسبة حقوق الملكية / لإجمالي الأصول%	كفاية رأس المال	%7,8	%7,1	1		
		مخصصات القروض / لإجمالي القروض غير المنتظمة%	جودة الأصول	%115,44	%99,1	1		
		نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص / لإجمالي القروض%	جودة الأصول	%81,7	%80,1	1		
		نسبة الودائع / لإجمالي الأصول%	هيكل الودائع	%84,6	%83,2	1		
		نسبة إجمالي الالتزامات / لإجمالي الأصول%	هيكل الودائع	%95,8	%95,2	1		
		معدل العائد علي الأصول%	الربحية	%2,4	%2,16	1		
		معدل العائد علي حقوق الملكية%	الربحية	%20,7	%19,22	1		
		صافي هامش العائد%	الربحية	%40,25	%37,86	1		
		نسبة السيولة النقدية%	السيولة	%22,1	%20,21	1		
بنك مصر	7	القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر%	كفاية رأس المال	%13,1	%13,02	1	%17,9	%31,8
		الشريحة الأولي من رأس المال إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر%	كفاية رأس المال	12,74	%12,4	1		
		نسبة حقوق الملكية / لإجمالي الأصول%	كفاية رأس المال	%7,5	%7,1	1		
		مخصصات القروض / لإجمالي القروض غير المنتظمة%	جودة الأصول	%117,12	%99,1	1		
		نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص / لإجمالي القروض%	جودة الأصول	% 88,08	%80,1	1		
		نسبة الودائع / لإجمالي الأصول%	هيكل الودائع	% 83,64	%83,2	1		
		نسبة السيولة النقدية%	السيولة	%20,4	%20,21	1		
البنك التجاري الدولي – مصر	13	القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر%	كفاية رأس المال	%13,93	%13,02	1	%33,3	%59,1
		الشريحة الأولي من رأس المال إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر%	كفاية رأس المال	%12,78	%12,4	1		
		نسبة حقوق الملكية / لإجمالي الأصول%	كفاية رأس المال	%7,4	%7,1	1		
		مخصصات القروض / لإجمالي القروض غير المنتظمة%	جودة الأصول	%150,86	%99,1	1		
		نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص / لإجمالي القروض%	جودة الأصول	%99,3	%80,1	1		
		نسبة العوائد المجنبة / لإجمالي القروض%	جودة الأصول	%1,38	%1,46	1		
		نسبة الودائع / لإجمالي الأصول%	هيكل الودائع	%85,62	%83,2	1		
		نسبة إجمالي الالتزامات / لإجمالي الأصول%	هيكل الودائع	%95	%95,2	1		
		معدل العائد علي الأصول%	الربحية	%2,5	%2,16	1		
		معدل العائد علي حقوق الملكية%	الربحية	%31,98	%19,22	1		
		صافي هامش العائد%	الربحية	%58,58	%37,86	1		
		نسبة السيولة النقدية%	السيولة	%22,46	%20,22	1		
		نسبة الاحتياطي القانوني%	السيولة	%10,76	%10,1	1		
بنك القاهرة	8	القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر%	كفاية رأس المال	%13,2	%13,02	1	%20,5	%36,4
		نسبة حقوق الملكية / لإجمالي الأصول%	كفاية رأس المال	%7,5	%7,1	1		
		مخصصات القروض / لإجمالي القروض غير المنتظمة%	جودة الأصول	%104,5	%99,1	1		
		نسبة الودائع / لإجمالي الأصول%	هيكل الودائع	%86,96	%83,2	1		
		معدل العائد علي الأصول%	الربحية	%2,92	%2,16	1		
		معدل العائد علي حقوق الملكية%	الربحية	%28,12	%19,22	1		
		صافي هامش العائد%	الربحية	%49,48	%37,86	1		
		نسبة السيولة النقدية%	السيولة	%20,9	%20,21	1		
الإجمالي	39						100,0	

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

ثبت من التحليل الإحصائي للبيانات المالية، تصاعد متوسط (11) نسب مالية من (22) نسبةً بإجمالي (50%) للبنك الأهلي المصري مقارنة بمتوسط نسب السلامة المالية للبنوك وفقا لتقارير البنك المركزي المصري، كذلك تصاعد متوسط (7) نسب مالية من (22) نسبةً بإجمالي (31,8%) لبنك مصر، فضلا عن تصاعد متوسط (13) نسب مالية من (22) نسبةً بإجمالي (59,1%) للبنك التجاري الدولي – مصر، تصاعد متوسط (8) نسب مالية من (22) نسبةً بإجمالي (36,4%) لبنك القاهرة، وفيما يلي تعليق علي تلك النسب ومدلولها :

- **<u>بالنسبة لمؤشرات كفاية رأس المال :</u>**

وجود تحسن في مؤشرات كفاية رأس المال للبنوك المصرية خلال فترة الدراسة، ومدي التقارب بين هذه المؤشرات ومؤشرات السلامة المالية للبنوك، ما يدل علي التزام البنوك المصرية بالحفاظ علي نسبة بين رأس المال : (بعنصرية الأساسي والمساند) من ناحية والأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها من ناحية أخري، بحيث لا تقل هذه النسبة عن 10% كحد أدني.

- **<u>بالنسبة لمؤشرات جودة الأصول :</u>**

وجود تحسن في مؤشرات جودة الأصول خلال فترة الدراسة، ومدي التقارب بين مؤشراتها ومؤشرات السلامة المالية للبنوك، ويرجع ذلك إلي مجموعة من العوامل منها الانخفاض في حجم الديون المتعثرة، وزيادة حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص والتي تعتبر مربحة للبنوك المصرية، فضلاً عن التزام البنوك بتطبيق أحدث التقنيات لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة وسرعة الخدمات، كما أن وجود نظام ناجح لإدارة المخاطر يُعتبر أساسياً لنمو عمليات البنوك المصرية وتعظيم القيمة لأصحاب المصلحة، ولهذا السبب تقوم البنوك بانتظام بفحص جميع أنشطتها للتأكد من عدم تعرضها لمخاطر كبيرة، فضلاً عن تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر والعوائد بينما تحاول تجنب - أو على الأقل الحد من - أي تأثير سلبي محتمل على الأداء المالي للبنوك.

- **<u>بالنسبة لمؤشرات هيكل الودائع :</u>**

وجود تحسن في مؤشرات هيكل الودائع للبنوك المصرية خلال فترة الدراسة، ومدي التقارب بين مؤشراتها ومؤشرات السلامة المالية للبنوك، مما يشير إلي ارتفاع قدرة البنوك التجارية المصرية علي اجتذاب المزيد من العملاء، وتوسيع قاعدة العملاء من خلال اتباع استراتيجية التوسع الجغرافي وذلك بافتتاح فروع جديدة تغطي كافة أنحاء البلاد وتقديم الخدمات المصرفية الحديثة، واستحداث البنوك للعديد من الأوعية الادخارية المتميزة بالعملتين المحلية والأجنبية بما يتناسب مع كافة شرائح المجتمع.

- **<u>بالنسبة لمؤشرات الربحية :</u>**

وجود تحسن في مؤشرات الربحية للبنوك المصرية خلال فترة الدراسة، ومدي التقارب بين مؤشراتها ومؤشرات السلامة المالية للبنوك، ويرجع ذلك إلي اتجاه البنوك لدعم القاعدة الرأسمالية لها وزيادة رؤوس أموالها، فضلاً عن زيادة حجم القروض العقارية والتي تعتبر مربحة للبنوك المصرية، فضلاً عن نمو أعمالها نتيجة لقيامها بتطبيق أعلى معايير الحوكمة، والالتزام الدقيق بجميع المتطلبات والمعايير التنظيمية، والمبادئ التوجيهية الصارمة لإدارة المخاطر التي ساعدت علي تحسين مستويات الربحية.

- **بالنسبة لمؤشرات السيولة :**

وجود تحسن في مؤشرات السيولة للبنوك المصرية خلال فترة الدراسة، يرجع ذلك إلي الارتفاع في الأرصدة لدي البنوك، والتوسع في الاستثمار في الأوراق المالية كما يعد التطبيق السليم لمقررات لجنة بازل II من أهم العوامل التي ساعدت علي تحسن السيولة بشكل كبير.

- **بالنسبة لمؤشرات توظيف الأموال :**

التقلب والتراجع في مؤشرات توظيف الأموال بوجه عام للبنوك عينة الدراسة، ويرجع ذلك إلي اتباع البنوك سياسة تحفظية نظراً لما شهدته البلاد من أحداث ثورة 25 يناير، والتي أظهرت نتائج دليلاً قوياً علي متانة أسس ممارسات إدارة مخاطر الائتمان لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وفي ضوء التحليل السابق، نجد أن هناك تحسن في مؤشرات الحيطة الجزئية والتي أعلن عنها البنك المركزي المصري والمستخدمة في تقييم سلامة العمل المصرفي علي المستوي الداخلي للبنوك التجارية المصرية، والتي تتمثل في مؤشرات كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والسيولة، توظيف الأموال وهيكل الودائع للبنوك المصرية، وهذا ما يدعم نتائج استمارة الاستقصاء، مما يشير إلي حدوث تحسن في سلامة العمل المصرفي علي المستوي الداخلي للبنوك التجارية المصرية.

3. اختبار فرضية البحث :

للتوصل إلي نتائج الفرضية الحالية تم تقسيم عينة البحث إلي مجموعتين حسب تصنيف مستوي الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية، كالتالي :

- **مجموعة ذات الأداء المالي المرتفع : (البنك الأهلي المصري، البنك التجاري الدولي-مصر).**
- **مجموعة ذات الأداء المالي المنخفض : (بنك مصر، بنك القاهرة).**

وتم اختبار فروض الفروق لآراء المستقصي منهم حسب تصنيف مستوي الأداء، باستخدام اختبار "ت" لقياس معنوية الفروق بالنسبة للمحور الرئيسي والمحاور الفرعية لتقييم كفاءة أسس ومعايير منح الائتمان المستخدمة في البنوك المصرية، كما تم استخدام معامل الارتباط الخطي "إيتا" : لقياس علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع من حيث : **(القوة والاتجاه والمعنوية)**، وذلك علي النحو التالي :

1/3 اختبار فرضية البحث : "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البنوك التجارية المصرية لمعايير منح الائتمان الملائمة ومستوي الأداء المالي (المرتفع – المنخفض)".

جدول رقم (8) المقاييس الوصفية لاختبار فرضية البحث

المتغير المستقل	المتغر التابع "الأداء المالي للبنوك"	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار "ف" المعنوية	اختبار "ت" المعنوية	معامل إيتا
توافر معايير وإجراءات سليمة لمنح ائتمان.	بنوك : (مرتفعة الأداء)	3,874	0,116	9,387	12,331	0,717
	بنوك : (منخفضة الأداء)	2,311	0,101	0,004	0,001	

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

ثبت من التحليل الإحصائي، وجود فروق معنوية لمتوسطات اتجاه الآراء حول مدي توافر معايير وإجراءات سليمة لمنح الائتمان ومستوي أداء البنوك (المرتفع – المنخفض)، باستخدام اختبار "ت"، وتأكد من اختبار "ف"، والذي بلغ (9,387) بمعنوية (0,004)، قبولنا لتساوي تجانس التباين، حيث بلغت قيمة اختبار "ت" (12,331) بدرجات حرية (5,17) ومعنوية (0,001)، وبالتالي فاننا نقبل الفرض البديل بعدم تساوي متوسطات الآراء حول مدي التزام البنوك التجارية المصرية بأسس ومعايير منح الائتمان أثناء صياغة سياستها الائتمانية، ومستوي الأداء المالي (المرتفع – المنخفض).

وتجدر الاشارة، أن اختلاف آراء المجموعتين في البنوك : (مرتفعة الأداء – منخفضة الأداء) علي ما تم طرحة من تساؤلات لصالح البنوك مرتفعة الأداء حول مدي الالتزام التام بتطبيق أسس ومعايير منح الائتمان، فضلاً عن المقومات التي تمتلكها البنوك لتطوير أدائها.

كما أكد التحليل الإحصائي علي وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق البنوك التجارية المصرية لأسس ومعايير منح الائتمان ومستوي الأداء المالي، وذلك باستخدام معامل ارتباط إيتا والذي بلغ (0,717)، وذلك من خلال دراسة وتحليل شخصية المقترض والوضع المالي له فيما يتعلق بـــــــ (تعثره في سداد قروض سابقة لدي بنوك أخري، مصادر التمويل الذاتية بما تشمله من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة، تحقيق الشركة لخسائر متراكمة)، كذلك دراسة البنك مدي وضوح وكفاية الضمانات المقدمة، مدي ملاءمة الضمانات بالنسبة للائتمان المطلوب، المخاطر المتوقعة للضمانات المقدمة، تحديد المخصصات والاحتياطيات، متابعة وتكوين المخصصات، تقييم الضمانات دوريا، مما ساهم في تخفيض القروض المتعثرة وارتفاع مؤشرات كفاية رأس المال، وتحسين معدلات الربحية ومستويات السيولة، مما يتبين صحة الفرضية السابقة.

4. نتائج البحث :

استهدفت فرضية البحث اثبات صحة العلاقة بين مدي كفاءة السياسة الإقراضية في الالتزام بأسس ومعايير منح الائتمان ومستوي الأداء المالي للبنوك المصرية، **ويمكن تفسير نتائج ذلك الفرض علي النحو التالي :**

1/4 اختلاف مستوي الأداء في البنوك التجارية المصرية باختلاف طبيعة الإدارة لدي البنوك في مصر من حيث الالتزام بالأسس السليمة لمنح الائتمان أثناء صياغة السياسة الائتمانية الخاصة بها، فضلاً عن اتباع المعايير والمراحل المتعارف عليها في المنح.

2/4 كما أكد التحليل الإحصائي أن أهم المتغيرات التي تفصل بين مستوي أداء البنوك (المرتفع والمنخفض)، تتمثل في طبيعة الالتزام بالمعايير الملائمة لمنح الائتمان والحدود التي يتم الالتزام بها عند المنح مثل تحديد مصادر السداد، التعرف علي مدي الالتزام بسداد الالتزامات السابقة.

5. توصيات البحث :

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، فإن الباحثة تقترح مجموعة من التوصيات التي تساعد في تطبيقها لتحسين مستوي الأداء للبنوك التجارية المصرية، وقد قامت بتصنيفها وهي عبارة عن **"برنامج زمني"** مقترح في مرحلة وضع المعايير والإجراءات السليمة لمنـــــح الائتمـــان، وذلك علي النحو التالي :

جدول رقم (9) توصيات البحث المتعلقة بوضع معايير وإجراءات سليمة لمنح الائتمان

التوصية	متطلبات التنفيذ	مسئولية التنفيذ	مؤشرات المتابعة وتقييم الأداء	التوقيت الزمني
توافر معايير وإجراءات سليمة لمنـــــح الائتمـــان	1. وجود قواعد وأسس لتقييم المعاملات وعمليات الموافقة علي منح الائتمان والتي تتضمن : – الغاية من الائتمان، وآجال الائتمان، ومقومات الجدارة الائتمانية للمقترض من نزاهة وحسن سمعة المقترض وحرصه علي الوفاء بالتزاماته، قدرة المقترض السابقة والحالية في تسديد الائتمان، وكفاءة الضمانات المقدمة من العميل. – مراعاة تخصيص مخصصات مالية للخسائر المحتملة. – اختيار العديد من البنوك للمشاركة في قروض مشتركة، واعتماد بعض البنوك في تحليل مخاطر الائتمان علي جهات أخري مثل أحد المشاركين في منح القروض وتصنيف مؤسسة تصنيف ائتماني. – توافر العديد من الضمانات، لتخفيض المخاطر. 2. وضع ضوابط وحدود ائتمان شاملة علي صعيد المقترضين الأفراد، وأيضا علي صعيد الأطراف ذات الصلة والذين يجب أن تُجمل تعرضاتهم المحتملة للمخاطر المختلف المالية فيما بينهم في الدفاتر المصرفية والتجارية وداخل وخارج الميزانية. 3. وضع القواعد وأسس للموافقة علي ائتمانات جديدة، بالإضافة إلي تعديل وتجديد وإعادة تمويل ائتمانات قائمة، للمحافظة علي محفظة ائتمانية سليمة. **4.** وضع ضوابط وحدود ائتمان شاملة للشركات أو الأفراد ذوي العلاقة بالبنك، يجب أن تنفذ علي قواعد استثنائية، وأن تُراقب بعناية، وأن تؤخذ بحقها كافة الإجراءات المناسبة لضبط وتخفيض المخاطر.	**مـدير إدارة الائتمان مدير إدرة المخاطر**	**1.** التحقق من : – صحة المعلومات الوافية للتمكن من التقييم الشامل لمخاطر الائتمان. – التأكد من توفير رأس مال كاف لتغطية الخسائر غير المتوقعة. – مراجعة التحليل الائتماني لتحديد العوائد والمخاطر التي تكتنف القروض المشاركة. – التأكد من أن الضمانات لازالت مستمرة في قدرتها علي تدعيم القروض. 2. مراجعة أعلي حد للتعرضات المحتملة للمخاطر علي المقترضين الأفراد أو المقترضين ذوي الارتباط المالي فيما بينهم. 3. التحقق من عمليات الموافقة علي الائتمان من قبل محلل الائتمان وخبراء إدارة مخاطر الائتمان. 4. التحقق من أن قيمة الائتمان الممنوح تكون تحت الرقابة، وأن لا تكون الشروط الخاصة بهذه القروض أفضل من الشروط لقروض أشخاص وشركات ليست لهم علاقة أو صلة بالبنك.	**24 – 36 شهر**

6. المراجع

أ. مراجع عربي :

- تقارير البنك المركزي المصري، 2018، ضوابط منح الائتمان :(التصنيف الائتماني وأسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء).
- تقارير البنك المركزي المصري، 2016، تجميع مخاطر الائتمان.
- اتحاد المصارف العربية، 2018، مخاطر الائتمان وتحديات المستقبل، إدارة الدراسات والبحوث.
- مرام عطية، 2015، تقييم كفاءة أساليب مخاطر الائتمان المستخدمة في البنوك المصرية".رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
- اتحاد المصارف العربية، 2018، تحقيق شامل عن القطاع المصرفي المصري، إدارة الدراسات والبحوث.
- اية نزار، 2018، دور البنك المركزي في تحسين الائتمان المصرفي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
- حاتم بلحاوي، 2017، قررات منح الائتمان في البنوك التجارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط.
- هشام شنطاوي، 2016، دور أدوات التحليل المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الوطنية.
- مخلوفي عائشة، 2017، إدارة مخاطر الائتمان وأثرها علي الأداء المالي للبنوك التجارية، كلية العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح.
- أنس خلوف، 2018، منح الائتمان المصرفي وأسسه ومعاييره، كلية الاقتصاد، جامعة حماه.
- عمرو هشام عبد السلام، 2016، توصيات لجنة بازل لإصلاح الجهاز المصرفي، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي.

ب. مراجع أجنبي :

- Manisha & Kaveri Hans, 2018, Credit granting procedure, Department of Management Studies, University of Science &Technology, Murthal Sonipat.
- Artor Nuhiu, 2017, Determinants of commercial banks profitability through analysis of financial performance indicators: Evidence from Kosovo, Article in Verslas teorija ir praktika .
- Joseph N. Taiwo, 2018, The Evaluation of Credit Management on The Performance of Small –Scaleenterprises in Nigeria, IJASOS-International E-Journal of Advances in Social Sciences.
- Anthony Abidoo, 2015, Determinant of Loan Default and Its Effect on Financial Performance of Commercial Banks in Ghana, Research Paper.

- Ravi Prakash Poudel, 2016, The impact of credit risk management on financial performance of commercial banks in Nepal, University of New England (Australia).
- Hanitha Vije Yaratnam, 2016, The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance A study of State Commercial Banks in Sri Lanka, University of Jaffna.Peter Mutua Mutava & Abdullah Ibrahim Ali, 2017, Effects of Credit Risk Management on Financial performance of Commercial Banks in Mombasa County, Pwani University.
- Ali Sulieman Alshatti, 2016, The effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial banks, Investment Management and Financial Innovations.
- Ogilo Fredrick, 2015, The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, University of Nairobi.
- Qaisar Ali Malik, 2015, Credit Risk Management and Loan Performance: Empirical Investigation of Micro Finance Banks of Pakistan, International Journal of Economics and Financial Issues.